



بيان

صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، باسم الاتحاد
يدين جرائم الاحتلال الإسرائيلي، بهدم المنازل الفلسطينية في بلدة صور باهر
جنوب شرق القدس - فلسطين المحتلة

في ضوء إصرار الاحتلال الإسرائيلي، على الاستمرار بنهجه الإجرامي، وانتهاك القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بفلسطين العربية المحتلة، تستمر أدواته الوحشية الدموية بتطبيق أبشع أشكال التنكيل، والتطهير العرقي الذي يطال البشر والحجر والشجر، عبر تدمير منازل إخواننا الفلسطينيين ومنشآتهم التجارية والصناعية، وطمس معالم وجودهم وهويتهم، وتغيير الواقع الجغرافي والديمقراطي، وكل ما يمتّ لقضية فلسطين بكل ما تمثّله من أهمية لأتباع الديانات السماوية جمعاء.

إن الاتحاد البرلماني العربي، وإذ يستذكر المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، التي تحرم تدمير الممتلكات، والمادة 23 من اتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907، التي تحظر على القوة المحتلة هدم منازل وممتلكات مواطني سكان المناطق المحتلة تحت أي ذريعة، والمادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والتي تنص بوضوح على أنه "لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً"، فضلاً عن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334، الصادر بتاريخ 23 كانون الأول/ ديسمبر 2016، القاضي بعدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولزوم الإيقاف الفوري والتام لكل الأنشطة الاستيطانية، التي يقوم بها الكيان الصهيوني المحتل في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية،

وإذ يؤكد، بطلان الحجج والذرائع الواهية، التي يستخدمها الاحتلال الإسرائيلي، لتسويق أعماله الممجية القاضية بتدمير المنازل، والتي تستند إلى المادة 119 فقرة (1) من قانون الطوارئ البريطاني لسنة 1945، الذي تم إلغاؤه لحظة انتهاء الانتداب على فلسطين،

وإذ يلفت الانتباه، إلى مراهنة كيان الاحتلال الإسرائيلي على الوضع العربي والإسلامي الراهن، واستغلاله لقدراته وأدواته، لإشعال نار القلاقل سواء أكانت طائفية، مذهبية، عرقية أو أمنية، لصرف انتباه الدول والحكومات العربية، بعيداً عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الشعب الفلسطيني، خصوصاً المتعلقة بالقدس وجوارها،

فإن الاتحاد البرلماني العربي يدين، بأشد عبارات الشجب والاستنكار جرائم هدم منازل إخواننا الفلسطينيين، في سياق السياسات الإسرائيلية السافرة والمنهجة، التي تستبجح جميع حقوق الشعب الفلسطيني، وإصراراً منها على اقتلاعه من جذوره، وترحيله قسراً عن أرض أجداده، في ظل غياب الإرادة والمرجعيات الدولية، التي تقف عاجزة أمام غطرسة العدو الإسرائيلي، واستهتاره بجميع قرارات الشرعية الدولية والقمم العربية والإسلامية،



ويطالب، مجلس الأمن الدولي بصفته الهيئة المسؤولة عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، بتحمّل مسؤولياته، واتخاذ إجراءات فورية، وقرارات ملزمة لكبح جماح التعنت الإسرائيلي، ووضع حد فوري لجرائم الهدم والترحيل القسري،

ويؤكد، على محورية القضية الفلسطينية والقدس بالنسبة للأمتين العربية والإسلامية، والعالم أجمع، فمدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، شاء من شاء وأبى من أبى، وستبقى منارة للحق والنضال، حتى استعادة الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، والمتمثلة في عودة جميع اللاجئين والتحرر من نير الاحتلال، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ويناشد، المجتمع الدولي وجميع الاتحادات البرلمانية الدولية، وخاصةً الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمانات الوطنية، في جميع أصقاع الأرض بتحمل مسؤولياتها، والعمل بسرعة وبشكل فوري على وقف أعمال الهدم وجرائم التطهير العرقي، التي تنتهك القيم الإنسانية والحضارية والتراثية، لشعب عريق على أرض تباركت بوجود المسجد الأقصى، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وكنيسة المهد، وما تمثله من قدسية، في ربوع هذه الأرض المباركة.

ويعرب الاتحاد البرلماني العربي، عن وقوفه ودعمه الكامل والمبدئي للشعب العربي الفلسطيني، من أجل ترسيخ وحدته الوطنية وتقوية جبهته الداخلية، بغية تعزيز الوحدة الوطنية، وحشد كل الطاقات لمواجهة المخاطر المحدقة بقضية فلسطين العروبة والصمود الأسطوري.

وتبقى فلسطين بوصلة العرب والمسلمين وأصحاب الضمير الحي

عن الاتحاد البرلماني العربي
الرئيس المهندس عاطف الطراونة

رئيس مجلس النواب

في المملكة الأردنية الهاشمية



بيروت 23 تموز / يوليو 2019